تقرير الحالة السياسية في العالم

العربي 2022م

مقدمة

- إعمالاً للآلية التي اعتمدها البرلمان العربي بإعداد تقارير دورية سنوية شاملة للجان الدائمة بالبرلمان العربي تتضمن دراسة الواقع العربي من كافة جوانبه السياسية، التشريعية والحقوقية، والاقتصادية والاجتماعية، وذلك تماشيًا مع اختصاصات البرلمان العربي المحددة في نظامه الأساسي، خاصةً المادة الخامسة منه".
- إعداد التقرير السنوي للحالة السياسية في العالم العربي 2022، جاء متوائمًا مع الاختصاصات الرئيسة للجنة الشئون الخارجية والسياسية والأمن القومي، المنصوص عليها في النظام الداخلي للبرلمان العربي.

ثوابت وأسس البرلمان العربي بشأن تناول القضايا العربية:

- التأكيد على التضامن العربي، والأمن الجماعي العربي، ووحدة الصف والمصير العربي المشترك.
- الرفض التام لأي شكل من أشكال التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية
- تشجيع التواجد والبعد الشعبي في العمل العربي المشترك.

أهمية التقرير

- متابعة الأحداث السياسية والأمنية التي مرت بها الدول العربية خلال العام 2022م، من أجل البناء على التحولات الإيجابية على الساحة العربية.
- توضيح رؤية البرلمان العربي تجاه الأحداث السياسية التي مرت بها الدول العربية على مدار العام.
- توثيق التدخلات الإقليمية الخارجية في الشئون الداخلية للدول العربية، وآليات التعامل العربي معها، وسبل التصدي لها.
- يُعد التقرير وثيقة رسمية، دورية ومنتظمة، ومرجعية للباحثين في مجال الشؤون السياسية للدول العربية.
- عرض دور البرلمان العربي وتأثيره الإيجابي وتفاعله مع التطورات المختلفة على الساحة السياسية العربية.

أهداف التقرير

- متابعة الأحداث والتطورات السياسية والأمنية الرئيسة التي شهدتها الدول العربية على مدار العام 2022م، ورصد المواقف العربية والتفاعلات الإقليمية والدولية معها.
- إبراز دور البرلمان العربي في الاحداث والتطورات السياسية والامنية التي شهدها العالم العربي خلال العام 2022م.
- تشخيص الأزمات السياسية والأوضاع الأمنية التي شهدتها بعض الدول العربية، سواء القائم منها منذ سنوات ولم يحل، أو المستجد بسبب ظروف طارئة.
- السعي نحو تفعيل الآليات العربية لحل الخلافات والنزاعات العربية، مع التأكيد على مسارات الحلول السياسية.
- اقتراح الإجراءات اللازمة بشأن مواجهة التدخلات الإقليمية الخارجية في الشئون الداخلية للدول العربية.
- رصد العمليات الإرهابية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2022 م، واقتراح السياسات الملائمة للتعامل معها.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات العملية لتعزيز دور البرلمان العربي في تفعيل منظومة العمل العربي المشترك.

مرتكزات عمل البرلمان العربي

- مركزية القضية الفلسطينية
- رفض كافة أشكال التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية تحت أية دعاوى أو مسميات.
- والتأكيد على وحدة الدول العربية وسيادتها الكاملة على أراضيها.
- إيلاء الاهتمام بالتسوية السياسية والحوار، ودعم المبادرات والخطوات الفاعلة التي ترسخ لاستدامة استقرار الأوضاع في الدولة العربية.
- رفض وإدانة كافة الاعمال الإرهابية.
- إعطاء أولوية للآليات العربية في حل النزاعات العربية.

المحاور الرئيسة للتقرير

يرتكز التقرير السنوي "السادس" للحالة السياسية للعالم العربي لعام 2022م، على خمسة محاور رئيسة وذلك على النحو الاتي:

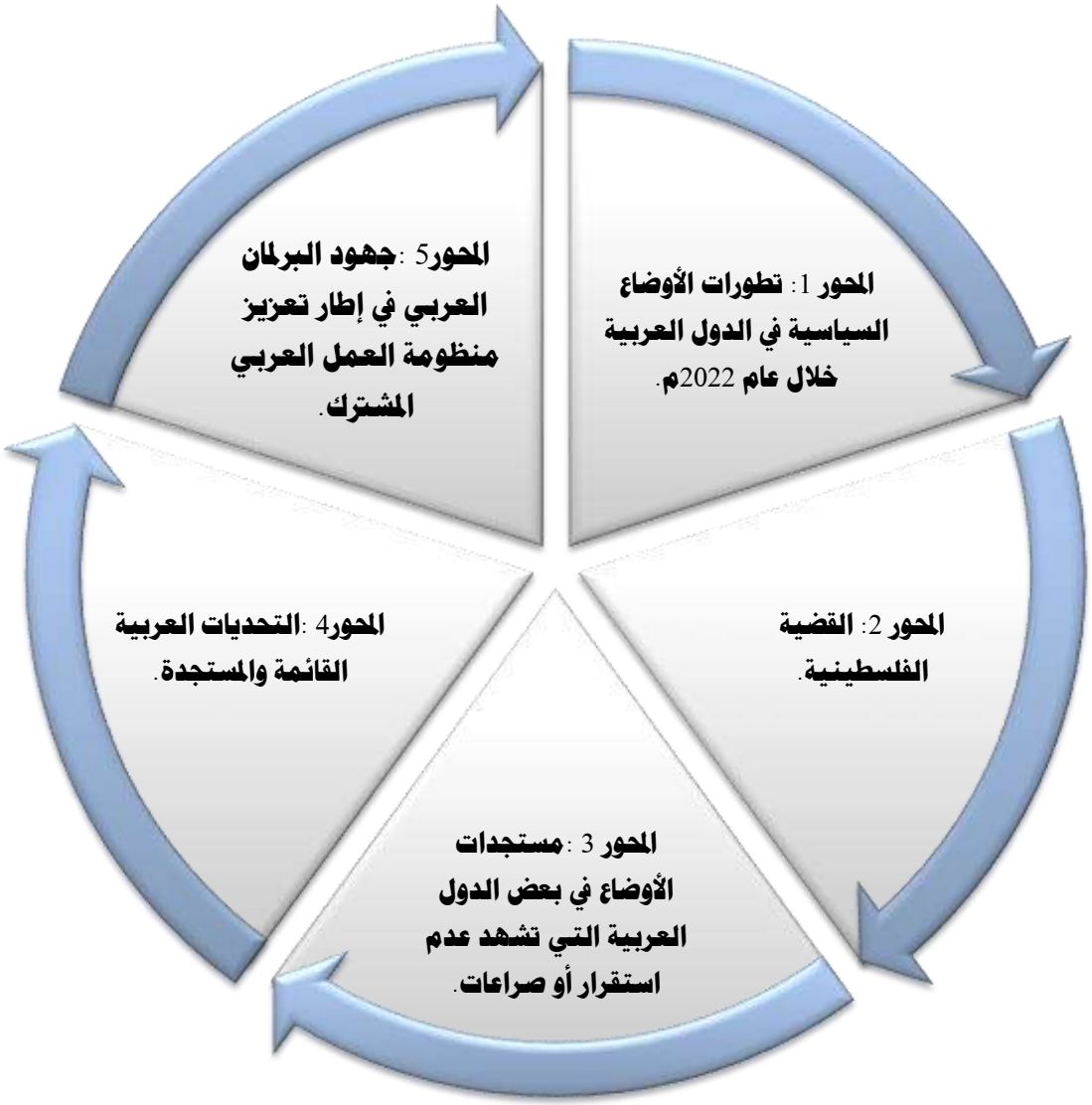

المحور الأول: تطورات الأوضاع السياسية في الدول العربية خلال عام 2022م.

- استعراض التطورات الإيجابية التي شهدتها الساحة العربية سياسياً، خاصةً في مجال الاستحقاقات الانتخابية في عددٍ من الدول العربية.
- أهم الفعاليات العربية – العربية، والعربية -الإقليمية والدولية

المحور الأول: تطورات الأوضاع السياسية في الدول العربية خلال العام 2022 م

استعراض التطورات الإيجابية التي شهدتها الساحة العربية سياسياً، خاصةً في مجال الاستحقاقات الانتخابية في عددٍ من الدول العربية:

مرت منطقتنا العربية بالعديد من الأحداث الهامة في عام 2022، كما نالت المنطقة العربية نصيبها من الأحداث العالمية الساخنة التي عصفت بالعالم، وبعضها أعاد تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في كثير من البُلدان العربية وغير العربية، كما خلقت بعض الأحداث العالمية تغيرات جيوسياسية كبيرة في المنطقة،

كما سيتناول التقرير أهم هذه الاحداث وتعامل البرلمان العربي معها على نحو يتوائم مع اختصاصاته المنصوص عليها في نظامه الأساسي، خاصةً المادة الخامسة والتي تنص فقراتها الأولي والثانية والتاسعة على الآتي:

- **العمل على تعزيز العلاقات العربية وتطوير أشكال العمل البرلماني المشترك وتدعيم آلياته والعمل على ضمان أمنه القومي والعربي.**
- **متابعة مسيرة العمل العربي المشترك.**
- **التعاون مع المنظمات البرلمانية والإقليمية والدولية بما يخدم مصالح الأمة العربية ويصون السلم والأمن الدوليين.**

➢ سيتم خلال هذا المحور استعراض أهم التطورات الإيجابية التي شهدتها الساحة العربية سياسيًا، خاصةً في مجال الاستحقاقات الانتخابية في عددٍ من الدول العربية، حيث شهد العام 2022م عددًا من الممارسات الديمقراطية والتي تمثلت في إتمام عدد من الاستحقاقات الهامة والتي تمثلت في التالي:

- **انتخاب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة.**
- **الاستفتاء على الدستور، والانتخابات التشريعية بالجمهورية التونسية.**
- **الانتخابات النيابية في دولة لبنان.**
- **الانتخابات التشريعية في مملكة البحرين.**
- **انتخاب رئيس جمهورية العراق وتشكيل الحكومة الجديدة.**
- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجمهورية الصومالية الفيدرالية.**

وفي هذا الشأن يشيد البرلمان العربي بالممارسات الديمقراطية الفاعلة التي شهدتها المنطقة العربية، خاصةً في مجال الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها بعض الدول العربية على مدار العام 2022م، والتي تعكس رغبة الدول العربية في دعم المسار الديمقراطي، ولما يمثله اتمام هذه الاستحقاقات من انعكاسات سياسية إيجابية هامة، كما تؤكد على رغبة الدول في إرساء دعائم الديمقراطية ورغبة الدول في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- كما كان من المتوقع أن يشهد عام 2022م اتمام بعض الاستحقاقات الانتخابية الهامة في بعض الدول مثل" **دولة ليبيا، جمهورية السودان"**، ويؤكد البرلمان العربي على ضرورة المضي قدمًا نحو إتمام هذه الاستحقاقات الانتخابية لما تمثله من أهمية قصوى ستنعكس تبعاتها إيجابًا على تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية في هذه الدول، ومن ثمَ تحقيق تطلعات الشعوب في الأمن والاستقرار والتنمية.
- كما شهدت الساحة العربية خلال العام 2022م توافقًا عربيًا لبعض التطورات والأحداث السياسية الإيجابية وكانت أهمها:

- **الهدنة الإنسانية في الجمهورية اليمنية.**
- **قرار الرئيس اليمني بنقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي.**
- **توقيع الاتفاق الاطاري في جمهورية السودان.**

- **التحفظ على نص قرار الأمم المتحدة بشأن الهوية والميول الجنسية، لتعارضه مع القيم والمبادئ الإسلامية وكل الديانات وقيم المجتمعات العربية والفطرة البشرية السليمة.**

هذا بالإضافة إلى أن ما شهدته بعض الدول العربية من تطورات سياسية خلال العام 2022م، سيتم تناوله على نحو مُفصل وذلك ضمن المحور الثالث الخاص بمستجدات الأوضاع في بعض الدول العربية.

الفعاليات والمبادرات العربية – العربية، والعربية -الإقليمية والدولية.

- جاء خلال العام 2022م إقامة عدد من الفعاليات العربية والتي ساهمت في تقديم الدعم السياسي، والاقتصادي بالدول العربية التي تعاني من عدم استقرار وذلك من خلال تقديم مساعدات مباشرة أو من خلال دعوات بالاستثمار والاعمار فيها, كما يؤكد البرلمان العربي على دعمه لكافة المبادرات واللقاءات والزيارات التي من شأنها المساهمة في توظيف الامكانات العربية سواء السياسية أو المالية أو الفنية ببعض الدول العربية التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار، وذلك بهدف تهيئة المناخ المناسب فيها للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي المستدام. ت
- كما يؤكد البرلمان العربي بضرورة استمرار التعاضد العربي-العربي عن طريق تبنى المبادرات والفعاليات التي تدفع في اتجاه المصالحات ودعم الوسطية والتسامح والاقتداء بالتجارب الناجحة في هذا الشأن بهدف التأسيس لمناخ سياسي إيجابي ينعكس بدوره على ربوع وطننا العربي.

فكانت من أهم هذه الفعاليات والمبادرات واللقاءات المُنعقدة خلال العام 2022م، والتي ثمنها البرلمان العربي وأشاد بمخرجاتها، كالتالي:

- الزيارة التي قام بها كل من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين المعظم، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

- الاجتماع الثلاثي الذي جمع بين فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي- رئيس جمهورية مصر- العربية، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي عقد في قصر- الاتحادية بالعاصمة المصرية القاهرة.
- القمة الثلاثية بين جمهورية مصر- العربية ومملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.
- قمة جدة للأمن والتنمية، التي استضافتها المملكة العربية السعودية بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر-، والأردن، والعراق، والولايات المتحدة الأمريكية.
- لقاء مدينة العلمين المصرية، والذي جمع بين صاحب الفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي- رئيس جمهورية مصر- العربية، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى- آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، ودولة السيد مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء العراقي السابق.
- الوساطة الإنسانية السعودية في تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا.
- الوساطة السعودية -الإماراتية المشتركة بشأن الإفراج وتبادل مسجونين بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.
- احتضان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لاجتماعات الدورة العادية (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
- احتضان المملكة العربية السعودية لأعمال القمة العربية الصينية الأولي، وقمتي الرياض الخليجية والعربية الصينية للتعاون والتنمية.

- مشـروع الشـام الجديد بين جمهورية العراق وجمهورية مصـر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والذي يقوم على تحقيق التكامل الاقتصادي بإنشاء منطقة صناعية مشتركة بين الدول الثلاث.
- ملتقى البحرين لحوار الشرق والغرب من أجل التعايش الإنساني.
- استضافة وتنظيم المملكة المغربية للمنتدى العالمي التاسع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات ودوره في تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الحضارات المختلفة.
- نجاح دولة قطر في تنظيم وإدارة كأس العالم 2022م، وكذلك أيضًا جمهورية العراق في تنظيم وإدارة كأس خليجي 25.

فعاليات ولقاءات وزيارات نوعية قام بها البرلمان العربي خلال العام 2022م

- استكمالاً لنهج البرلمان العربي في تحركاته الايجابية الفاعلة التي كان لها بالغ الأثر في تعظيم دور الدبلوماسية البرلمانية، فجاء العام 2022م اتفاقًا مع هذا من خلال قيامه بالعديد من اللقاءات والزيارات والمبادرات وهو ما يؤكد على حرص البرلمان العربي التام على استكمال جهوده الدؤوبة والمستمرة التي يبذلها باعتباره شريكًا أصيلاً في خدمة المصالح العليا للأمة العربية وتوثيق الروابط بين شعوبها.
- شهد العام 2022م، عقد العديد من اللقاءات والزيارات التي قام بها معالي رئيس البرلمان العربي على مختلف المستويات مع أصحاب الفخامة رؤساء الدول، ورؤساء الوزراء والوزراء، ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وكذلك عدد كبير من سفراء الدول العربية والإقليمية.
- كما جاءت أهم الفعاليات التي عقدها البرلمان العربي خلال العام 2022م، في التالي:

- المؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي عقد تحت عنوان "رؤية برلمانية لتحقيق الأمن والاستقرار والنهوض بالواقع العربي الراهن". فبراير 2022م
- إطلاق وثيقة تطوير التعليم في العالم العربي بمملكة البحرين. يونيو 2022م
- منتدى التكامل الاقتصادي العربي، والذي تم تنظيمه بالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مايو 2022م.

المحور الثاني: القضية الفلسطينية.

- التقرير السنوي الدوري الصادر عن البرلمان العربي حول انتهاكات القوة القائمة بالاحتلال " إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2022م.
- أهم المخرجات الصادرة عن المؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية والتي تتعلق بالقضية الفلسطينية
- بيانات البرلمان العربي الصادرة خلال العام 2022م وفق التسلسل الزمني
- مخرجات القمة العربية (31) المنعقدة في الجمهورية الجزائرية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية

المحور الثاني: القضية الفلسطينية

- تمثل القضية الفلسطينية عصب أعمال البرلمان العربي وقضيته الأولى، فيأتي بند القضية الفلسطينية كبند دائم على جدول أعمال البرلمان العربي، حيث أن تناولها وتسليط الضوء عليها أصبح ضرورة وجوبية في كافة فعالياته، حيث أفرد البرلمان العربي لجنة مختصة معنية بالمتابعة الدورية والدقيقة لمستجدات القضية الفلسطينية.

- وينطلق البرلمان العربي في خطط عمله وتحركاته الداعمة للقضية الفلسطينية في إطار مبادرة السلام العربية لعام 2002 م نصاً وروحاً وبكافة الاتفاقات التي تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية موحدة كاملة السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها مدينة القدس، اتساقاً مع الموقف العربي الثابت في هذا الشأن.

- كما يؤكد البرلمان العربي بأن السلام العادل والشامل وحل القضية الفلسطينية هو مدخل الاستقرار الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط, وخلال هذا البند سيتم استعراض الاعتداءات المتكررة للقوة القائمة بالاحتلال "

- قتل الفلسطينيّين وإصابتهم على أيدي قوّات الاحتلال
- احتجاز جثامين الشهداء
- الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية
- أعمالُ توغل واقتحام المنازل السكنية وإطلاق نار وقصف جوي
- استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة
- الاستيلاء على الأرض بهدف الاستيطان
- هدم البيوت والمنشآت
- اعتداءات المستوطنين
- استهداف الأشجار الفلسطينيّة
- مدينة القدس المحتلة
- الاعتداءاتُ على الصيّادين في قطاع غزّة
- الانتهاكات بحق الصحفيين

إسرائيل" على مدينة القدس المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة, من خلال الاستئناس بأهم ما ورد في التقرير السنوي الدوري الصادر عن البرلمان العربي حول انتهاكات القوة القائمة بالاحتلال " إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2022م, والذي يغطي فيه الفترة من شهر يناير حتي ديسمبر 2022م, خاصة المتقاطعة مع اعمال و اختصاصات اللجنة.

- كما أبرز التقرير السلوك الإجرامي المتصاعد من قبل القوة القائمة بالاحتلال، بما يستوجب دوراً عربياً فاعلاً وضاغطاً على الاحتلال والمجتمع الدولي لثنيه عن انتهاكاته الصارخة وجرائمه ضد البشرية والتي أظهرت للعيان عدم اكتراثه بالقوانين والمعاهدات الأممية ذات الصلة، حيث رصد التقرير الجرائم والتعديات، والتي سيتم تناولها على نحو مفصل.
- كما قامت القوة قائمة بالاحتلال خلال العام 2022م، بارتكاب الجرائم المتكررة من قتل الأبرياء ومحاولة تغيير المعالم التاريخية للقدس بهدم البيوت والمنشآت الممنهج، كما استمرت في نهجها الاجرامي بالقيام بعمليات قتل الفلسطينيّين وإصابتهم، والتي سردها التقرير وفق التالي:

إجمالي عدد الشهداء	**226**
الضفّة الغربيّة بما فيها القدس	**174**
قطاع غزّة	**52**
بـــيـــنـــهـــم	
أطفال	**48**
نساء	**14**

وقدرت الإصابات نحو(4490) مدنيًا فلسطينيًا في قطاع غزّة والضفّة الغربيّة والقدس، ومنها إصاباتٌ كثيرةٌ أدّت إلى عاهاتٍ جسديّة مستدامة، بالإضافة على قيام القوة القائمة بالاحتلال باحتجازَ جثامين (373) شهيدًا منهم (117) في الثلاجات منذ عام

2015، إضافة إلى (256) جثمانًا في مقابر الأرقام، وتحاول سلطات الاحتلال ابتزازَ عائلات الشهداء، وكجزءٍ من سياساته الممنهجة، يواصل الاحتلال احتجاز جثامين (11) أسيرًا استشهدوا داخلَ السّجون، كان منهم 3 خلال العام 2022.

العدد الإجمالي للشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال	**373**
الجثامين المحتجزة في مقابر الأرقام	**256**
الجثامين المحتجزة في ثلاجات الاحتلال منذ 2015	**117 جثمانًا بينهم 11 جثمانًا لأسرى فلسطينيين، و2 من النساء، و13 طفلاً.**
التوزيع الجغرافي للجثامين المحتجزة	
الضفة الغربية	**75**
محافظة القدس	**15**
قطاع غزّة	**27**

- كما استعراض التقرير ارقاماً واحصائيات مفصلة للعديد من الجرائم والتعديات الأخرى، والتي تُصنف كجرائم حرب، والتي أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك عدم اكتراثها بالقوانين والأعراف الدولية، كممارسة التعذيب والاعتقال العشوائي وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية،

هذا بجانب أعمالُ توغل واقتحام المنازل السكنية وإطلاق نار وقصف جوي، استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، والاستيلاء على الأرض بهدف الاستيطان، وهدم البيوت والمنشآت، واعتداءات المستوطنين، واستهداف الأشجار الفلسطينيّة، ومدينة القدس المحتلة، الاعتداءاتُ على الصيّادين في قطاع غزّة،

ولم تتوقف الانتهاكات المستمرة بحق الصحفيين، وكان أبرزها قيام القوة القائمة بالاحتلال بقتل الصحافية الفلسطينيّة شيرين أبو عاقلة برصاص قنّاص وذلك خلال اقتحام قوات الاحتلال لمخيم جنين شمالي الضفة الغربية المحتلة, وهو الأمر الذي يعكس سياسة الاحتلال الممنهجة والمتعمدة باستهداف الصحفيين لطمس الحقيقة والاستمرار في ارتكاب جرائم الإعدامات الميدانية

المتواصلة للصحفيين، في محاولة لإسكات صوت الحقيقة وللتغطية على جرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، ويعد امتداد لسلسة سجل الجرائم والانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بشكل يومي بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

أهم المخرجات الصادرة عن المؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية والتي تتعلق بالقضية الفلسطينية

في هذا البند سيتم تناول أهم المخرجات الصادرة عن المؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية والذي تم عقده شهر فبراير 2022م ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، حيث تم التأكيد خلاله على التالي:

- أن القضية الفلسطينية لازالت عصية على الحل، بسبب تعنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
- ضرورة وجود موقف دولي ضاغط لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، على الرغم من اعتراف المجتمع الدولي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.
- دعوة الأشقاء الفلسطينيين إلى طي صفحة الانقسام، والتأكيد على أن وحدة الصف الفلسطيني تُمثل ضرورة مُلِحة لا تحتمل التأجيل.
- دعوة المجتمع الدولي والجهات الدولية المانحة إلى تقديم كامل الدعم اللازم لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) حتى تستطيع الوفاء بمسئولياتها الكاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين من خلال المساعدات والتمويل للتمكين من مواصلة عملها، وتحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاههم، وكذلك مسؤولياتها السياسية والقانونية بتأمين حقوقهم وحقوق الدول المستضيفة لهم، وتوفير المتطلبات الأساسيّة لأكثر من 6.4 مليون لاجئ فلسطيني.

كما تمحورت أبرز مخرجات الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، ذات الشأن بالقضية الفلسطينية، وفق الشكل أدناه.

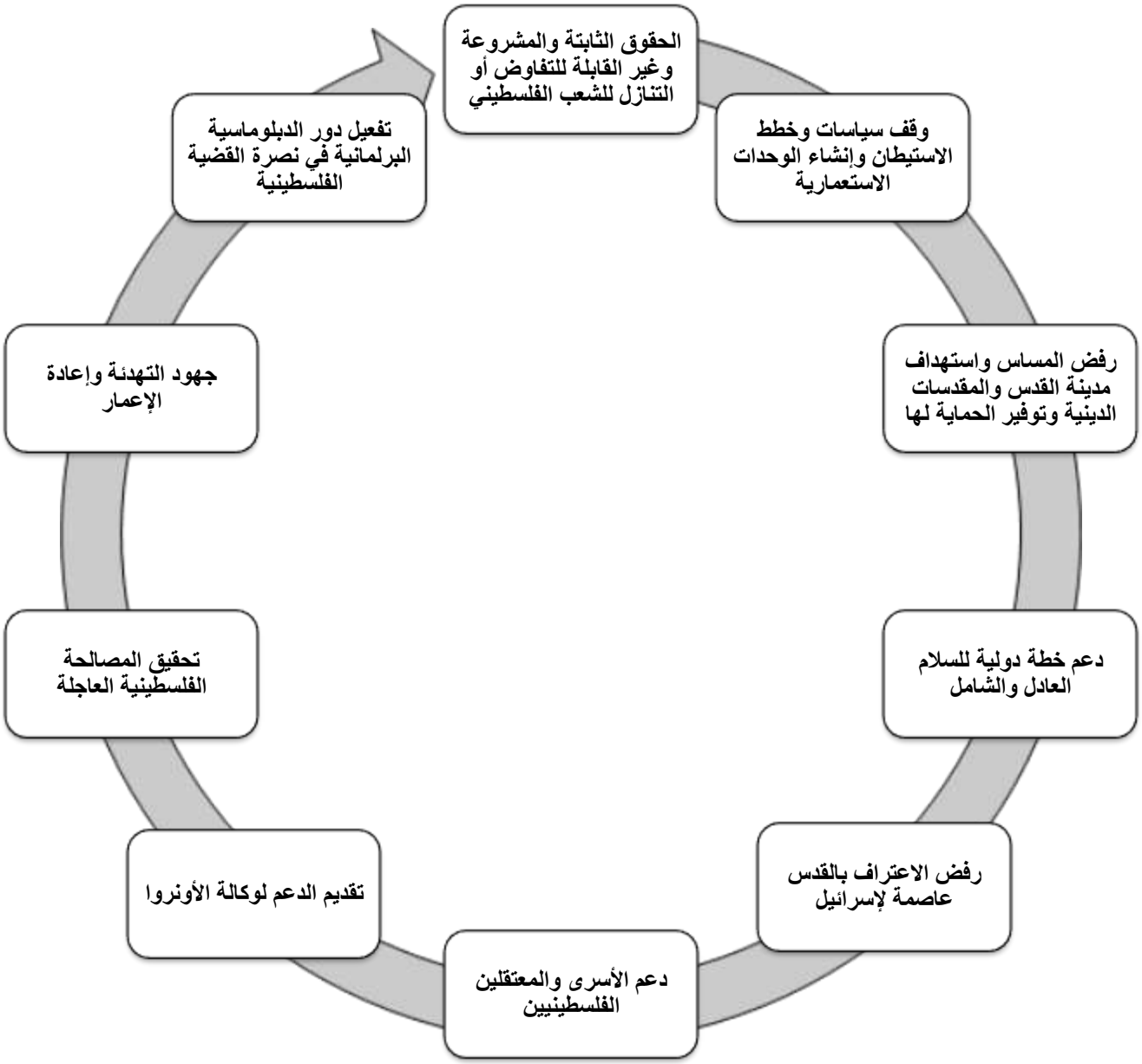

بيانات البرلمان العربي الصادرة وفق التسلسل الزمني خلال العام 2022م

يستعرض هذا البند كافة البيانات الصادرة عن البرلمان العربي, والتي تناولت القضية الفلسطينية خلال العام 2022 م، وفق التسلسل الزمني في هذا الشأن، وهو الأمر الذي يؤكد على حرص البرلمان العربي التام في نصرةً القضية الفلسطينية، كما يشير لتحركاته مع البرلمانات الإقليمية والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة بشأن دعم القضية الفلسطينية، وفضح الجرائم والاعتداءات التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني، ويتضح ذلك من خلال الرسائل الصادرة من رئيس البرلمان العربي للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورؤساء البرلمانات الإقليمية ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أدان فيها الانتهاكات الممنهجة والمستمرة التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني,

فبالإضافة عن الاجتماعات الدورية للجنة فلسطين بالبرلمان العربي وما يصدر عنها من قرارات مكثفة وتوصيات تغطى الفترة ما بين اجتماعاتها الدورية، بحيث صدر عن البرلمان العربي (38) بياناً، وهو ما يؤكد متابعة البرلمان العربي الدقيقة للقضية الفلسطينية ودفعه بكافة السبل والأدوات التي يمتلكها لنصرة الشعب الفلسطيني، ويمكن سرد هذه البيانات الصادرة على النحو **التالي**:

- **توجه البرلمان العربي بخطابات للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والبرلمانات الإقليمية للمطالبة بوقف سياسة الاعتقالات الإدارية العدوانية بحق الشعب الفلسطيني**

- **تجميد قرار منح إسرائيل صفة مراقب بالاتحاد الأفريقي انتصار جديد لحقوق الشعب الفلسطيني**

- **تهنئة معالي السيد "روحي فتوح" بمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس الوطني بدولة فلسطين**

- **إدانة القرار العنصري للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) بالتهديد بمصادرة وإغلاق نادي هلال القدس، ومطالبة الاتحادات الإقليمية والدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم بالتصدي لهذا القرار العنصري**

- **رفض المساس بالأونروا .. ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين**

- **التأكيد على أن المسجد الأقصى خط أحمر ...والتحذير من خطورة استفزاز مشاعر المسلمين في شهر رمضان المبارك**

- **المرصد العربي لحقوق الإنسان: اقتحام الأقصى انتهاك صارخ لمبادئ حقوق الإنسان وجريمة ضد المقدسات الدينية**

- **الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والحرم القدسي تشعل الموقف ونطالب بموقف دوليا حاسما**

- إشادة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بجهود رئيس البرلمان العربي لدى المجتمع الدولي للضغط لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على المصلين في المسجد الأقصى

- في يوم الأسير: البرلمان العربي تدويل قضية الأسرى الفلسطينيين أمراً حتمياً قانوناً وأخلاقاً، ودعوته للتحرك الجاد من أجل الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإلزامها بالإفراج الفوري عن الأسرى

- اقتحام باحات المسجد الأقصى ينذر بخطوات تصعيدية واستفزازية تؤدي إلى مزيد من الاحتقان

- التحذير من خطورة الدعوات المتطرفة برفع الأعلام الإسرائيلية داخل المسجد الأقصى ويعتبرها تحد خطير وتهديد كبير للاستقرار بالمنطقة

- التحذير من خطورة وتداعيات مسيرة الأعلام بالقدس

- المرصد العربي لحقوق الإنسان: اغتيال الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة انتهاكا صارخا لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني

- في ذكرى النكبة الـ 74: استمرار اعتداءات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي تهديد مباشر للسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي

- المطالبة بمحاسبة قوات الاحتلال في اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة واعتبار هذه الجريمة استمرار لسلسلة الجرائم البشعة والانتهاكات الممنهجة للاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين

التصعيد الإسرائيلي في جرائم الاعدامات الميدانية سيجر المنطقة إلى مزيد من التوتر والعنف

- في الذكرى الـ 55 للنكسة ..الدعوة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ودعم إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس

- التحذير من خطورة الحفريات التي تستهدف أساسات المسجد الأقصى

- استنكار ورفض حملة التحريض التي يتعرض لها الرئيس الفلسطيني بهدف النيل من عدالة القضية الفلسطينية

- اقتحام الأقصى تزامناً مع العدوان على غزة سيقود إلى تصعيد خطير

- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تحدٍّ صارخ للقانون الدولي وتجاوز لمبادئ حقوق الإنسان

- المرصد العربي لحقوق الإنسان: إغلاق قوة الاحتلال لمنظمات حقوقية وأهلية فلسطينية اعتداء سافر على المنظومة الحقوقية الدولية

- المرصد العربي لحقوق الإنسان: عدوان الاحتلال الإسرائيلي على غزة يشكل جرائم حرب ويقوض الأمن والسلم الدوليين

- تثمين جهود جمهورية مصر العربية في وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين في قطاع غزة

- استنكار اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين على المسجد الأقصى
- رفض تصريحات رئيسة وزراء بريطانيا بشأن نقل بريطانيا سفارتها إلى القدس والذي يقوّض حل الدولتين
- إدانة التصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، والتأكيد على أنه تحد سافر لإرادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية
- الإشادة بقرار أستراليا التراجع عن الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل وتأكيد التزامها بحل الدولتين
- مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لوقف حصار الاحتلال الإسرائيلي لمحافظة نابلس
- تأكيد لجنة فلسطين بالبرلمان العربي على تضامنها ودعمها الكامل لتوجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة
- في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أكد دعمه ومساندته للقضية الفلسطينية ويطالب بإنهاء الاحتلال
- في ذكرى الاستقلال الـ 34 البرلمان العربي جدد دعمه للقضية الفلسطينية وحذر من تصاعد اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي
- تعزية قيادة وشعب فلسطين في ضحايا حريق مخيم جباليا في قطاع غزة ويصفه بالفاجعة
- التصويت الأممي لصالح قرار حول ماهية الاحتلال انتصار للحق الفلسطيني
- إدانة التصعيد الإسرائيلي في الضفة ويحذر من تفجر الأوضاع وتهديد الأمن والسلم في المنطقة
- تعزية الرئيس والشعب الفلسطيني في استشهاد الأسير أبو حميد
- التعزية في وفاة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق سليم الزعنون

وعلى صعيد آخر انتقد رئيس البرلمان العربي في كلمته أمام الجمعية الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي المعايير المزدوجة في التعامل مع القضية الفلسطينية والأزمة الأوكرانية، وطالب بمعايير عالمية موحدة في التعامل مع كافة القضايا لتحقيق العدالة الدولية.

أبريل 2022م

من كلمة رئيس البرلمان العربي أما م الجمعية الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي

"لقد انتفض العالم خلال الفترة القليلة الماضية بسبب التطورات الجارية على صعيد الأزمة الروسية الأوكرانية، ونحن بالطبع لسنا مع انتهاك سيادة أي دولة أو الاعتداء عليها بأي شكل من الأشكال، ولكننا نود التأكيد على أن هناك شعب يتعرض لأبغض أشكال الاحتلال على مدار سبعة عقود مضت، هو الشعب الفلسطيني، ولم يُحرك العالم ساكناً من أجل إنهاء معاناة هذا الشعب وإقامة دولته المستقلة"

أهم مخرجات القمة العربية (31) المنعقدة في الجمهورية الجزائرية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية

احتضنت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أعمال القمة (31)، والتي انعقدت تحت شعار "لم الشمل" بمشاركة عدد من القادة والزعماء العرب، وكانت القضية الفلسطينية على رأس بنود جدول أعمالها،

وفي ختام الدورة (31) من مجلس جامعة الدولة العربية على مستوى القمة، صدر "إعلان الجزائر" والذي تناول بعض النقاط الهامة المتعلقة بقضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية، من خلال التأكيد على الالتزام الجماعي العربي تجاه القضية الفلسطينية.

وتضمن إعلان الجزائر الصادر عن القمة – فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية -التأكيد على التالي:

- مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 4 حزيران 1967،

وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.

- التمسك بمبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها، والتزامنا بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية، وحل الصراع العربي–الإسرائيلي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
- ضرورة مواصلة الجهود والمساعي الرامية لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها، والدفاع عنها في وجه محاولات الاحتلال المرفوضة والمدانة لتغيير ديمغرافيتها وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، بما في ذلك عبر دعم الوصاية الهاشمية التاريخية لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية وإدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية الأردنية بصفتها صاحبة الصلاحية الحصرية وكذا دور لجنة القدس وبيت مال القدس في الدفاع عن مدينة القدس ودعم صمود أهلها.
- رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وإدانة استخدام القوة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين، وجميع الممارسات الهمجية بما فيها الاغتيالات والاعتقالات التعسفية والمطالبة بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، خاصة الأطفال والنساء والمرضى وكبار السن.

- تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك، مع ضرورة دعم الجهود والمساعي القانونية الفلسطينية الرامية إلى محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفها ولا يزال في حق الشعب الفلسطيني.
- الإشادة بالجهود العربية المبذولة في سبيل توحيد الصف الفلسطيني والترحيب بتوقيع الأشقاء الفلسطينيين على "إعلان الجزائر" المنبثق عن "مؤتمر لمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية"، المنعقد بالجزائر بتاريخ 11-13 أكتوبر 2022، مع التأكيد على ضرورة توحيد جهود الدول العربية للتسريع في تحقيق هذا الهدف النبيل، لا سيما عبر مرافقة الأشقاء الفلسطينيين نحو تجسيد الخطوات المتفق عليها ضمن الإعلان المشار إليه.

كما أشاد البرلمان العربي بإعلان الجزائر واستجابة الفصائل الفلسطينية لإنهاء الانقسام وتوحيد الصف الفلسطيني، والتوقيع على وثيقة " إعلان الجزائر" باعتبارها خطوة إيجابية ومهمة نجحت في تقريب وجهات النظر ورأب الصدع بين الأشقاء الفلسطينيين، كما ثمن ما تقوم به الجمهورية الجزائرية من جهود مقدرة لرعاية ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية يضاف لجهود الدول العربية في هذا الأمر خاصة جهود جمهورية مصر العربية، وتأسيس شراكة حقيقية بين أبناء الشعب الفلسطيني للوصول إلى نهاية حقبة الانقسام، وتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني .

كما أكد على دعم وتأييد البرلمان العربي للجهود التي تقوم بها دولة الجزائر في ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية وتناشد الفصائل الفلسطينية بالعمل بجدية على تنفيذ ما جاء بوثيقة إعلان الجزائر لاستعادة الموقف الفلسطيني الموحد لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه القضية الفلسطينية.

المحور الثالث: مستجدات الأوضاع في بعض الدول العربية التي تشهد صراعات أو عدم استقرار

- مستجدات الأوضاع في الجمهورية اليمنية.
- مستجدات الأوضاع في دولة ليبيا.
- مستجدات الأوضاع في جمهورية العراق
- مستجدات الأوضاع في الجمهورية العربية السورية
- مستجدات الأوضاع في جمهورية السودان.
- مستجدات الأوضاع في الجمهورية اللبنانية.
- مستجدات الأوضاع في جمهورية الصومال الفيدرالية.
- إعادة الإعمار ببعض مناطق الصراعات العربية.

المحور الثالث

مستجدات الأوضاع في بعض الدول العربية التي تشهد صراعات أو عدم استقرار

- يأمل البرلمان العربي إلى إعادة الثقة إلى مفهوم التضـــامن العربي وصـــيانة الأمن القومي العربي، وما يتطلبه ذلك من الإسراع بإصـلاح العلاقات العربية البينية وتنقية الأجواء العربية، وصـولاً إلى حل الاختلافات وليس الخلافات العربية داخل البيت العربي، وأن يكون حل الأزمات العربية عبر مبادرات ومساعي عربية – عربية خالصة.
- يتضمن هذا المحور، عرضًا لأهم ما شهدته بعض الدول العربية التي تعاني من صراعات أو عدم استقرار خلال العام 2022م، وإبراز موقف البرلمان العربي في دعم هذه الدول بكل ما يملكه من أدوات تساهم في دفع آلية الوصول لحلول شاملة وعادلة.
- وكانت احدي الآليات الفاعلة التي تبنتها اللجنة كبند دائم على جدول أعمالها هو المتابعة السياسية و الحالة الأمنية لفترة ما بين الاجتماعات, والتي تستوعب كافة المستجدات الواقعة على الساحة العربية, هذا من جهة, ومن جهة أخري تأتي البيانات التي أصدرها البرلمان العربي خلال العام 2022م, والتي تأتي على مدار العام, بما يساهم في المتابعة الدقيقة والشاملة لكافة مجريات الأحداث السياسية والتفاعل معها, حيث يقوم البرلمان العربي ممثلاً في رئيس البرلمان العربي بتعميم هذه البيانات وإرسالها لكافة الجهات الاقليمية والدولية, مما يسجل به البرلمان العربي موقفًا واضحًا موحدًا اتجاه قضاياه المحورية.
- وبالإضافة إلى البيانات الدورية التي تُصيغها اللجنة، جاءت البيانات الصادرة عن البرلمان العربي خلال العام 2022م وفق المستجدات اليومية في ربوع وطننا العربي بما يساهم في استكمال واستمرارية المتابعة الدقيقة للأحداث وعدم قصورها فقط على الاجتماعات الدورية للجنة.

مستجدات الأوضاع في بعض الدول العربية التي تشهد عدم استقرار أو صراعات

- وفي هذا المحور سيتم تناول كافة الأحداث ومستجدات الأوضاع السياسية خلال العام 2022م، حيث تابع البرلمان العربي التطورات السياسية والأوضاع الأمنية في عدد من الدول العربية التي تشهد صراعات أو نزاعات مسلحة، ومن خلال المتابعة الدقيقة، فقد باتت الحاجة ملحة لتكاتف وتضافر جهود جميع أطياف ومكونات الشعوب التي تعاني جراء هذه النزاعات بإعلاء المصالح العليا للأوطان وإحلال السلام والأمن والمضي قدمًا نحو البناء والتنمية واستدامة الأمن والاستقرار.
- ضرورة التعاضد العربي-العربي الفاعل من أجل القضاء على الإرهاب بكافة صوره والطائفية والقوى الخارجية الطامعة في السيطرة على مقدرات شعوبنا والزج بها في صراعات طائفية وعرقية.
- إن الأزمات والصراعات التي تشهدها منطقتنا العربية، في اليمن وسوريا وليبيا والسودان والصومال ولبنان، والتي أدت إلى تحويل الملايين من شعوبنا العربية إلى نازحين داخل بلدانهم ولاجئين في الدول الأخرى، فضلاً عن استمرار الاقتتال ونزيف الدماء البريئة على أيدي التنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة تجد في استمرار هذه الأزمات بيئة خصبة لنشر فكرها المتطرف وتوسيع نطاق عملياتها الإرهابية.

وهنا يؤكد البرلمان العربي دعمه الكامل لكافة الجهود الرامية للتوصل إلى حلول سياسية ونهائية للأزمات التي تواجهها المنطقة العربية، للحيلولة دون أن تظل بعض الأراضي العربية مسرحاً لصراعات إقليمية ودولية، تنتهك سيادتها واستقلالها، وتُهدِد وحدتها وعروبتها وسلامة أرضيها.

- كما يتعين تعظيم دور الدبلوماسية البرلمانية والتي تتسم بمرونة أكبر في حل هذه الصراعات والنزاعات، ولا تلتزم بالكثير من القيود التي تحكم الدبلوماسية الرسمية، فباتت الدبلوماسية البرلمانية أحد الأذرع المهمة لأي تحرك عربي فاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأصبحت جناحاً مكملاً للدبلوماسية الرسمية.

جديرًا بالذكر أن البرلمان العربي خلال العام 2022م جملة من البيانات التي تؤكد تفاعله مع كافة الأحداث السياسية والأوضاع الأمنية المُستجدة في بعض الدول العربية التي تشهد عدم استقرار نتيجة صراعات أو نزاعات مسلحة على أراضيها،

حيث يقوم البرلمان العربي من خلال هذه البيانات بمخاطبة البرلمانات الإقليمية والدولية والأمم المتحدة ومبعوثيها الخاصـــين في بعض الدول للحث على ضرورة اتخاذهم الإجراءات المناسـبة التي قد تسـاهم في حل هذه النزاعات والوقف الفوري للاقتتال هذا بالإضـافة إلى تعميمها على كافة المجالس والبرلمانات العربية للعلم والإحاطة بها بصـفة دورية، فتمثلت بيانات البرلمان العربي الصادرة – بحسب كل دولة-وفق التسلسل الزمني بدايةً من شهر يناير وحتى شهر ديسمبر 2022، وفق التالي:

➢ مستجدات الأوضاع في الجمهورية اليمنية.

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمسـتجدات الأوضاع في الجمهورية اليمنية، أصدر البرلمان في هذا الشأن (20) بياناً خلال العام 2022م، بالإضـافة إلى (3) بيانات صـادرة عن لجنة الشـؤون الخارجية والسـياسـية والأمن القومي (فبراير-أكتوبر – نوفمبر 2022م) واعتمدها البرلمان العربي بجلسته العامة، حيث تناولت في مجملها التأكيد على تهيئة الأجواء للتوصل إلى حل سياسي نهائي للأزمة اليمنية ، ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسـئوليته القانونية والأخلاقية بالضـغط على ميليشـيات الحوثي لإنهاء معاناة الشـعب اليمني وتنفيذ القرارات الأممية لاسـتعادة الدولة القائمة على احترام الدسـتور والقانون والأعراف والمواثيق الدولية, كما ثمنت الجهود المُخلصـة والمُقدرة التي يقوم بها الأشـقاء العرب لحل الأزمة وخاصـةً المملكة العربية السـعودية في تبنيها المبادرات البناءة وسعيها الدؤوب للوصول إلى حل سياسي ينهي الأزمة، ويحقن الدماء ويضمن تحقيق السلام والاسـتقرار الإقليميين.

➢ مستجدات الأوضاع في دولة ليبيا

في ضـوء متابعة البرلمان العربي لمسـتجدات الأوضـاع في دولة ليبيا، أصـدر البرلمان في هذا الشـأن (3) بيانات خلال العام 2022م، بالإضـافة إلى (3) بيانات صـادرة عن لجنة الشـؤون الخارجية والسـياسـية والأمن القومي (فبراير-أكتوبر – نوفمبر 2022م) واعتمدها البرلمان العربي بجلسـته العامة، حيث تناولت في مجملها دعوة جميع الأطراف والقوى الوطنية والمكونات الاجتماعية الليبية إلى وقف العنف وموجات التصـعيد وضـبط النفس حقنا للدماء والعودة للحوار والحفاظ على مقدرات الشـعب الليبي، والتوصـل إلى حل ليبي –ليبي, بالإضـافة إلى دعوته لإجراء الانتخابات الليبية لتحقيق طموحات الشـعب الليبي الشقيق في التعبير عن إرادته الحرة في اختيار قياداته وممثليه.

وأخيرًا التشـديد على الرفض التام لأية تدخلات خارجية في الشـئون الداخلية الليبية، ودعوة الدول العربية والمجتمع الدولي دعم ليبيا ومساندتها في إرساء الأمن والاستقرار، ودعم جهود التنمية وإعادة البناء

➢ مستجدات الأوضاع في جمهورية العراق

في ضـوء متابعـة البرلمـان العـربي لمسـتجدات الأوضـاع في جمهوريـة العـراق، أصـدر البرلمـان في هـذا الشـأن (16) بيـاناً خـلال العـام 2022م، بالإضـافة إلى (3) بيـانات صـادرة عـن لجنـة الشـؤون الخارجيـة والسياسـية والأمـن القـومي (فبرايـر-أكتـوبر – نـوفمبر 2022م) واعتمـدها البرلمـان العـربي بجلسـته العامـة، حيـث تناولـت في مجملهـا الدعم الكامـل لجمهوريـة العـراق في مواجهـة كافـة التـدخلات الإقليميـة في شـؤونه الداخليـة، ودعمـه في كل مـا يتخـذه مـن إجـراءات للتصـدي للاعتـداءات الإرهابيـة السـافرة والجبانـة، بمـا يكفـل صـون وحمايـة سـيادة العـراق بشـكل تام والدفـاع عـن أراضـيه, بالإضـافة إلى رفـض كافـة التعـديات لحجـب الميـاه العراقيـة بإنشـائها العديـد مـن السـدود وتعمـدها في حجـز الميـاه وتحويـل مسـارها، بمـا يتنـافى ذلك مـع كافـة الأعـراف الدوليـة والتـأثير سـلبًا عـلى الزراعـة والإنتاج الكهربائي في جمهورية العراق.

➢ مستجدات الأوضاع في الجمهورية العربية السورية

يؤكـد البرلمـان العـربي عـلى ضرورة عـودة سـوريا إلى حاضـنتها العربيـة، وأن التوصـل إلى عمليـة سياسـة شـاملة تحفـظ وحـدة سـوريا وعروبتهـا وتحقـق تطلعـات شـعبها في الأمـن والاسـتقرار، لا يمكـن أن يتحقـق إلا بخـروج القـوى الأجنبيـة والميليشـيات الإرهابيـة المسـلحة مـن الأراضي السـورية، والتصـدي للمخططـات الـتي تهـدف إلى إحـداث تغيـيرات ديموغرافيـة قسـرية في الشـمال السـوري بقـوة السـلاح وفي باقي الأراضي السـورية ومـن أي جهـة كانت،

كـما يـدعم البرلمـان العـربي لكافـة الخطـوات والتطـورات الإيجابيـة الراميـة إلى تعزيـز التعـاون العـربي-العـربي لحـل الأزمـة السـورية، والـتي جـاءت نتاجـا لجهـود عربيـة مكثفـة لمسـاعدة سـوريا عـلى الخـروج مـن أزمتهـا الراهنـة وإنهـاء معاناة الشعب السوري الممتدة على مدار السنوات الماضية.

➢ مستجدات الأوضاع في جمهورية السودان.

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمستجدات الأوضاع في جمهورية السودان، أصدر البرلمان في هذا الشأن (3) بيانات خلال العام 2022م، بالإضافة إلى (3) بيانات صادرة عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي (فبراير-أكتوبر – نوفمبر 2022م) واعتمدها البرلمان العربي بجلسته العامة، حيث تناولت في مجملها ضرورة التكاتف وإعلاء المصلحة الوطنية العليا للشعب السوداني، كما دعت البيانات الصادرة إلى أهمية عودة الحياة السياسية إلى مسارها الطبيعي وبما يساهم في إرساء دعائم الأمن والوحدة والاستقرار المستدام في السودان وحماية مقدرات شعبه.

➢ مستجدات الأوضاع في الجمهورية اللبنانية.

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمستجدات الأوضاع في الجمهورية اللبنانية، أصدر البرلمان في هذا الشأن بياناً واحدا خلال العام 2022م، حيث تناول في مجمله دعوة كافة الأطراف اللبنانية لإعلاء مصلحة الوطن، وتخطى الظروف والعقبات الراهنة، تحقيقًا لأمن واستقرار الجمهورية اللبنانية، بالإضافة إلى دعوة الدول العربية والمجتمع الدولي لدعم الجمهورية اللبنانية، ومساندتها في إرساء الأمن والاستقرار، ودعم جهود التنمية وإعادة البناء، بما يلبي ويحقق تطلعات الشعب اللبناني.

➢ مستجدات الأوضاع في جمهورية الصومال الفيدرالية.

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمستجدات الأوضاع في جمهورية الصومال الفيدرالية، أصدر البرلمان في هذا الشأن (14) بياناً خلال العام 2022م، بالإضافة إلى (3) بيانات صادرة عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي (فبراير-أكتوبر – نوفمبر 2022م) واعتمدها البرلمان العربي بجلسته العامة، حيث تناولت في مجملها الرفض التام لكافة أشكال التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشئون الداخلية الصومالية، ودعم الحفاظ على السيادة الصومالية، براً وبحراً وجواً, كما أكدت على دعم البرلمان العربي التام للجيش الوطني الصومالي ورفع حظر التسليح عنه, للاضطلاع بدوره الوطني في الدفاع عن سيادة الوطن وحفظ الأمن والاستقرار علي كامل الأراضي الصومالية, وأخيرًا دعوة المجتمع الدولي والمؤسسات المانحة والدول

العربيـة إلى دعم ومسـاندة جمهوريـة الصـومال الفيدراليـة، حـتى تسـتطيع تجـاوز التحـديات والأزمـات الـتي تواجهـا ، وتبـني مبـادرات ومشـروعات تنمويـة عـلى أرضـه، بهـدف تعزيـز قدراتـه عـلى تحقيـق تطلعـات شـعبه في الأمـن والاسـتقرار والتنمية والرخاء.

يوضح الشـكل التالي نسـب البيانات الصـادرة خلال العام 2022م، فيما يخص فقط موضـوع المحور محل الدراسـة والمعنون "بمسـتجدات الأوضـاع في بعض الدول العربية التي تشـهد عدم اسـتقرار أو صراعات"، والتي حازت على النسـبة الأكبر من البيانات هي القضية اليمنية لما تشمله من تطورات وأحـداث سريعـة. بالإضـافة إلى الانتهاكات والاجرامية شـبه اليومية سـواء داخليًا أو خارجيًا،

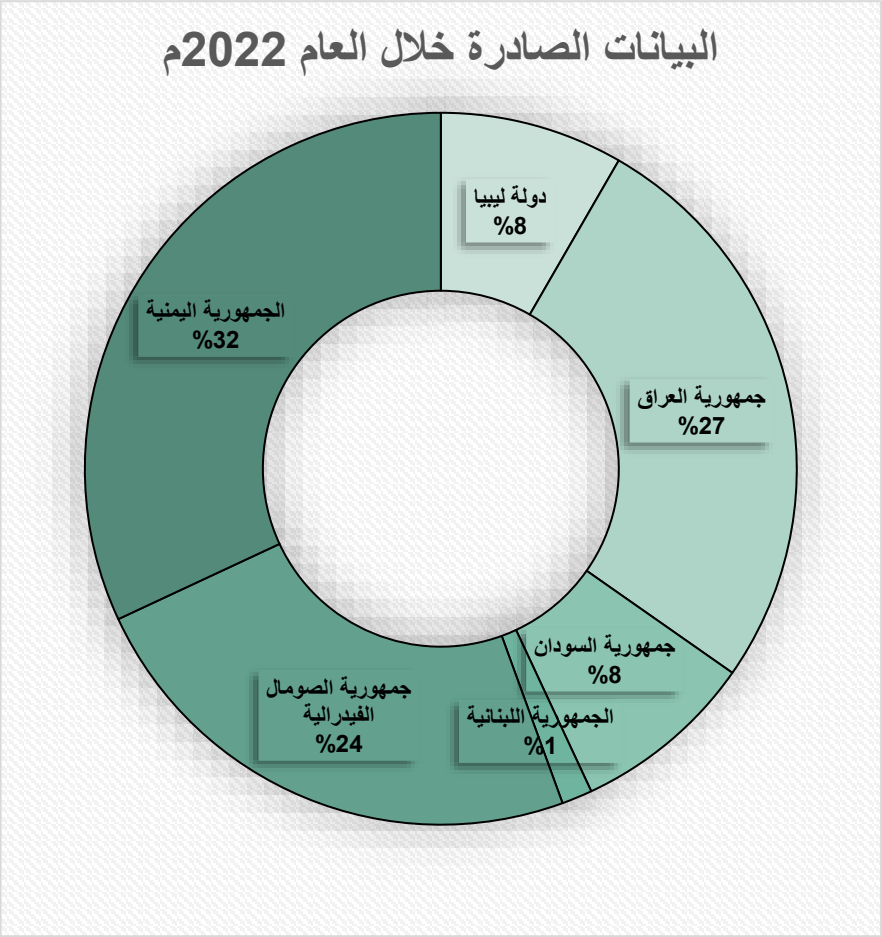

فهناك العديد من المواقف الأخرى التي سجلها البرلمان العربي عل سـبيل المثـال لا الحصـر، كبعض بعض البيانات الخاصـة بالرد على محاولات المسـاس بسـيادة الدول العربية وسلامة واستقرار أراضيها

فعلى سـبيل المثال أصـدر البرلمان العربي بيان يرفض فيه تصريحات نائب رئيس المفوضـية الأوروبية بخصـوص دولة الكويت، وأيضًـا التضـامن مع المملكة العربية السـعودية ورفض التصريحات المنتقدة لها بخصـوص قرار أوبك بلس، الرفض القاطع لبيان البرلمان الأوروبي بشـأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية

- **كما صدر** عن البرلمان العربي بيانات تضمنت إدانة إساءة بعض المتطرفين في السويد للقرآن الكريم. ومطالبته بضرورة سن تشريعات دولية تجرم التحريض على الكراهية ومعاداة الإسلام، كما أدان التصريحات المسيئة للرسول (ص) وتأكيده على تتناقض هذه الأفعال مع مبدأ الحوار بين الأديان وتغذي حالة الاحتقان والكراهية الدينية.

➢ إعادة الإعمار ببعض مناطق الصراعات العربية.

- ❖ يثمن البرلمان العربي عاليًا كافة المشاركات المخلصة والاسهامات الفاعلة والمبادرات البناءة من قبل الأشقاء بما يساهم إيجابًا في عملية دعم جهود إعادة الإعمار في المناطق والمدن العربية التي خربتها أيادي التنظيمات الإرهابية-مطالبًا ضرورة استمراريتها لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ❖ يثمن كافة الجهود والمساعي العربية المخلصة المساهمة في التوصل إلى حل سياسي شامل ببعض الدول العربية التي تشهد صراعات أو عدم استقرار، وذلك بهدف إنهاء الصراع وحقن الدماء البريئة.
- ❖ أن يتم حل هذه النزاعات ضمن الحضن العربي الواحد، بعيدًا عن أية تدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- ❖ تقديم المساعدات الفنية والمشورة بشأن السياسات الناجعة التي تشجع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يساعد الدول التي تعاني من آثار النزاعات والصراعات من تخطى هذه المرحلة وتمكينهم من رسم خطط تنموية تساهم في تخفيف آثار هذه النزاعات وإعداد البلاد وتمهيدها لمستقبل آمن مستدام يسوده السلام والبناء والرخاء والتنمية.
- ❖ ضرورة تبنى برامج للتعافي من آثار النزاعات والصراعات بما يضمن ضمان تحقيق التنمية والاستقرار المستدام.
- ❖ تفعيل استراتيجيات ونُظم تتصف بالاستدامة تساهم في توفير الحاجات الإنسانية والأساسية لشعوب الدول التي عانت من ويلات الصراعات والنزاعات، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق التقارب بين كل القوى السياسية الموجودة بهذه الدول، آملاً في إعادة بناء الدولة وتحقيق السلام الشامل.

المحور الرابع: التحديات العربية القائمة والمستجدة.

- الأراضي العربية المحتلة.
- تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية
- اللاجئين والنازحين في الدول العربية.
- الأمن المائي العربي.
- التغيرات المناخية.

المحور الرابع: التحديات العربية القائمة والمستجدة

من خلال هذا المحور الخاص بالتحديات العربية القائمة والمستجدة، سيتم تناول عدد 5 بنود رئيسة على النحو الآتي:

1- الأراضي العربية المحتلة

يجدد التقرير تسجيله لموقف البرلمان العربي الثابت والرافض جملةً وتفصيلاً لكل أنواع الوصاية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ويؤكد مجددًا على ضرورة استيعاب واحترام جميع القوي الاقليمية لخصوصيات الدول العربية وسيادتها، واحترام إرادتها واستقلاليتها بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فهناك الملفات العربية المستمرة والتي لم تجد منفذً لأى حلول قاطعة خلال العام 2022م, ويؤكد هنا البرلمان العربي على ضرورة التكاتف العربي – العربي للوصول إلى حل فوري وعاجل لهذه الملفات المستمرة, بهدف الوصول لحلول شاملة بشأنها, والتي يُمكن استعراضها **وفق الشكل التالي**

2- تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية

- عانت البشرية جمعاء جراء انتشار جائحة فيروس كورونا خلال السنوات القليلة الماضية، والتي كانت بمثابة الأزمة الأسوأ خلال العقود الماضية، فقد امتدت تداعياتها إلى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية، فلم تقتصر آثارها على الدول الفقيرة فقط بل طالت الدول المتقدمة والفقيرة على حد سواء، حيث امتثلت كافة الدول إلى التباعد الذي فرضته الجائحة، والخضوع إلى إعادة ترتيب أولوياتها نتيجة حالة الانكماش والركود الاقتصادي.

- وما إن بدأت الدول التماثل في الشفاء من تبعات هذه الجائحة، جاءت أزمة الحرب الروسية – الأوكرانية والتي تتعدى تبعاتها ونتائجها المناطق محل الأزمة، بل امتدت أثارها الاقتصادية والسياسية على منطقتنا العربية، وكان أهمها ما تعلق بالأمن الغذائي العربي، حيث تعتمد كثير من الدول العربية بشكل كبير على القمح الروسي، بالإضافة إلى حركة التبادل التجاري الكبيرة بين الدول العربية وروسيا وأوكرانيا تصديرًا واستيرادًا، هذا فضلاً عن حالة الاستمالة و الاستقطاب السياسي للحشد الدولي بين فريقين أحدهما مساند والآخر معارض لطرفي الأزمة.

- فقد تسببت الحرب الروسية– الأوكرانية إلى نقص إمدادات القمح الروسي والسلع الغذائية، والتي أثرت بشكل مباشر على خطوط الإمداد والسلع الغذائية العالمية، وهو الأمر الذي يحتم ضرورة التحرك وتنسيق الجهود المشتركة من أجل إيجاد سبل لتحقيق الأمن الغذائي ومواجهة تداعيات الأزمات العالمية على الدول العربية من آثار , وهو ما دفع البرلمان العربي لإعطاء قضية الأمن الغذائي أهمية كبرى، خاصة في ظل ما يشهده العالم من أزمات غذائية طاحنة نتيجة استمرار أمد الأزمة الروسية -الأوكرانية، والتي أدت إلى رفع نسب التضخم مع زيادة كبيرة في الأسعار وخاصة أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية، ومن هذا المنطلق جاء المقترح الخاص بإطلاق المؤشر العربي للأمن الغذائي في ظل انخفاض مرتبة العديد من الدول بالمؤشر العالمي للأمن الغذائي، ولتفادي التهديدات الواقعة على مستوى وفرة الغذاء واستدامة امداداته .

➢ كما أن البرلمان العربي من منطلق استشعاره بواجبه الشعبي تجاه هذا الموضوع الحيوي الهام، أفرد موضوع الأمن الغذائي العربي على نحو أكثر تأثيرًا من خلال تنظيمه للمؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، والذي عُقد تحت شعار الأمن الغذائي العربي باعتباره ركنًا محوريًا من أركان الأمن القومي العربي.

➢ **يثمن البرلمان العربي الدور الإيجابي للدول العربية تجاه هذه الأزمة الراهنة، بهدف تحقيق السلام والاستقرار العالمي، والذي كان أهمها:**

- إنشـــاء مجموعة الاتصـــال العربية بموجب قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية شـــهر مارس 2022م، لمتابعة وإجراء المشاورات والاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية بالأزمة الأوكرانية، وذلك بهدف المساهمة في إيجاد حل دبلوماسي لها.
- يشيد البرلمان العربي بنجاح المبادرة الإنسانية للمملكة العربية السعودية لعملية تبادل أسرى بين روسيا وأوكرانيا، والذي يؤكد على أهمية التواجد العربي الفاعل والمحوري في حل النزاعات الإقليمية والدولية ودعم جهود السـلام والاسـتقرار في كافة بقاع العالم.
- قرار البرلمان العربي بعقد مؤتمر رؤســـاء البرلمانات والمجالس العربية الخامس في عام 2023 تحت مســـمي " الأمن الغذائي العربي".

3- اللاجئين والنازحين في الدول العربية

➢ يـولي البرلمـان العـربي لقضـية الهجـرة واللجـوء والـنزوح اهتمامـاً كبـيراً، فوفـق آخـر تقريـر للمفوضـية السـامية لـلأمم المتحـدة لشئون اللاجئين "نهاية شهر يونيو 2022م"، **يتضح التالي:**

- ما يقدر بنحو 103 ملايين شخص حول العالم قد نزحوا قسرياً من ديارهم بسبب الاضطهاد والصراعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بحيث يمثل ذلك زيادةً قدرها 13.6 مليون شخصٍ (بنسبةٍ تربو على 15 بالمائة) مقارنةً بنهاية عام 2021.
- تمثل النسبة العربية من اللاجئين حول العالم بالأعداد التالية قرين كل دولة (سوريا 6.82 مليون، جنوب السودان 2.36 مليون، الصومال 799,1 ألف).

- إن البرلمان العربي من منطلق مسئوليته الشعبية وواجباته المفروضة فإنه يدعو إلى:

- أهمية تكاتف الجهود الدولية لإيجاد حلول جذرية عادلة من شأنها حفظ الحقوق الإنسانية للاجئين والحد من معاناتهم لاسيما في ظل التحديات الصعبة التي ألقت بظلالها على خلفية الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث أن المنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم التي تواجه تحديات ومشكلات اللاجئين، خاصة في ضوء استضافتها لما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم بوجه عام.

- تثمين الجهود الإنسانية الحثيثة التي تبذلها الدول العربية المستضيفة للاجئين، من أجل توفير احتياجاتهم الأساسية، فضلاً عن إدماجهم في العمل والتعليم داخلها، على الرغم مما يفرضه ذلك على الدول المضيفة من التزامات وأعباء مالية.

- يؤكد دعمه الكامل لكافة المساعي والمبادرات العربية الإنسانية والتي تخدم هذا الملف الهام.

4- الأمن المائي العربي

- تُعد مسألة المياه من أكثر المسائل إثارة للخلافات والصراعات، فهي ليست مسألة اقتصادية أو اجتماعية أو ثانوية فقط، ولكنها مسألة استراتيجية تتعلق بمقدرات الشعوب والدول، ونظرًا لما تعانيه المنطقة العربية من نقص حاد في الموارد المالية، فقد أعطت الدول هذه المشكلة لها الأولوية على كافة أصعدتها خاصة السياسي والأمني،

فطبقاً للمؤشرات الدولية في مجال المياه، فإن أيّ بلد يقلّ متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن 1000 – 2000 متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية؛ وبناءً على ذلك، فإن بلدان عربية كثيرة تقع ضمن فئة البلدان ذات الندرة المائية. ****** أنظر الجدول ******

الموارد المائية المتاحة والمتوقعة حتى عام ٢٠٣٥

يعد الوطن العربي في مخزونه المائي فقيراً، إذ يكون مالديه (٠,٠٧٪) من المخزون العالمي، وذلك بسبب وجوده في مناطق محدودة الامطار شبه جافة، وجافة. ويوضح جدول رقم (١) ذلك.

جدول رقم (١)

مجمل الموارد المائية ونصيب الفرد من مجموع الموارد المتجددة في الوطن العربي

الدولة / نوعية المياه	موارد سطحية مليار م٣ / سنة	موارد مائية جوفية مليار م٣ / سنة	المخزون مليار م٣	مجموع الموارد المائية مليار م٣	نصيب الفرد من مجموع الموارد المتجددة م٣/سنة
الأردن	٠,٧	٠,٢٨	١٢,٠	٠,٩٨	٢٣٦,٧١
الإمارات	٠,١٣	٠,١٢	٥,٠	٠,٢٥	١٥٣,٣٧
البحرين	٠,٠	٠,٠٩	–	٠,٠٩	١٧٣,٠٨
تونس	٢,٧	١,٨	١٧٠,٠	٤,٥٠	٥٤٧,٤٥
الجزائر	١٣,٠	٤,٢	١٥٠,٠	١٧,٢٠	٩٧٠,٣٠
جيبوتي	٠,٢٠	٠,٠	–	٠,٢٠	٣١٣,٦٤
السعودية	٣,٢١	٢,٣٤	٣٥٤,٠	٥,٥٥	٣٧٧,٨١
السودان	٦٠,٦٠	٠,٩٠	٣٩,٠	٦١,٥٠	٢٣٧٠,٨٦
سوريا	١٦,٢	٥,٦	–	٢١,٨٠	١٧٤١,٢١
الصومال	٨,١٦	٣,٣	–	١١,٤٠	١٤٩٠,٢٥
العراق	٧١,٠	٢,٠	–	٧٣,٠	٣٧٢٨,٢٩
عمان	١,٤٣	٠,٩٦	–	٢,٣٩	١٥٣٢,٠٥
فلسطين	–	٠,١٣	–	٠,١٣	–
قطر	٠,٠	٠,٠٦	٢,٥٠	٠,٠٦	١٢٠,٠
الكويت	٠,٠	٠,٠	–	٠,٠	٠,٠
لبنان	٤,٨	٣,٠	١,٣	٧,٨	٢٨٤٦,٧٢
ليبيا	٠,١٧	٢,٥	٤٠٠,٠	٢,٦٧	٥٦٦,٨٨
مصر	٥٥,٥	٤,٥	٦٠٠٠,٠	٦٠,٠	١٠٥٤,١١
المغرب	٢٢,٠	١٠,٠	٢٠٠,٠	٣٢,٠	١٣١٨,٣٤
موريتانيا	٥,٨	١,٥	٤٠٠,٠	٧,٣٠	٣٥٠٩,٦٢
اليمن	٣,٥	١,٤	–	٤,٩٠	٣٨٧,٩٧
المجموع	٢٧٠,١	٤٤,٦٨	٧٧٣٣,٨	٣١٤,٧٨	١٣٧٢,٠١٩

المصدر : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (أكساد).

- ومع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الوطن العربي – والتي هي المعدل الأعلى في العالم-فمن المتوقع أن يصل سكّانه إلى 735 مليون نسمة في العام 2030، مما يستلزم استنباط حلول لزيادة رصيدها من المياه كتنمية مصادر مائية جديدة واستثمار مصادر مائية جوفية، فضلاً عن نشر ثقافة ترشيد استخدامات المياه.
- جديراً بالذكر إن قضية المياه في الوطن العربي ليست مجرد مشكلة نقص كمي فقط أمام مدى التزايد في عدد السكان، وانما له بعد محوري خاصةً بالدول التي لا تسيطر على منابعها المائية ويشاركها فيها أطراف أخرى غير عربية, فالأزمة المائية العربية **تتمركز نحو نقطتين الأولي جغرافية** بسبب وقوع أغلبية مساحة الدول العربية داخل إطار المنطقة الجافة من العالم والنقطة **الثانية** هي سعي أطراف غير عربية للمشاركة والاستحواذ على الماء العربي، مما أنشأ هذا النزاع المائي بين أطراف المنبع والمجري والمصب، وأيضًا بين دول تنافس من أجل الحصول على نصيب عادل من المياه.
- **لذا فإن** البرلمان العربي من خلال متابعته الدقيقة والمستمرة لهذا الملف الحيوي الهام، يؤكد على عدم العبث بالأمن المائي العربي، **باعتباره قضية أمن قومي عربي، وفي هذا الشأن يطيب استعراض التالي:**

- يدين البرلمان العربي إعلان إثيوبيا البدء بشكل أحادي في عملية تشغيل سد النهضة، مؤكدا رفضه التام لتلك الخطوة التي تمثل مساسا خطيرا بالحقوق المائية لمصر والسودان , كما تمثل انتهاكا صريحا للاتفاقيات الدولية والثنائية التي تنظم استخدام مياه نهر النيل كنهر دولي، بما في ذلك التزامات إثيوبيا الموقع عليها رئيس الوزراء الإثيوبي في إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥م, كما يجدد تأكيده على ضرورة سرعة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم لملء سد النهضة وتشغيله، وعدم اتخاذ أثيوبيا لأية إجراءات أحادية تلحق بالمصالح المائية لكل من مصر والسودان.

- يدين البرلمان العربي بشدة كافة التعديات الخارجية الغير مقبولة لحجب المياه العراقية سواء بإنشاء السدود أو تعمد حجز المياه وتحويل مسارها، بما يتنافى ذلك مع كافة الأعراف الدولية والتأثير سلبًا على الزراعة والإنتاج الكهربائي في جمهورية العراق، مؤكدًا أن الأمن المائي هو أحد ركائز الأمن القومي العربي، مجددًا دعوته إلى ضرورة احترام المواثيق الدولية ذات الصلة، والالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام وحدة وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

- تعتمد فلسطين بشكل أساسي على المياه المستخرجة من المصادر الجوفية والسطحية، والتي تبلغ نسبتها 79% من مجمل المياه المتاحة، ويعود السبب الرئيسي للضعف في استخدام المياه السطحية الى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مياه نهر الأردن والبحر الميت، وتجدر الإشارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي منع الفلسطينيين من الوصول إلى مياه نهر الأردن منذ عام 1967 والتي تقدر بنحو 250 مليون متر مكعب، وهو الأمر الذي يتنافى مع كافة الأعراف والاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الشأن.

- كما يدعو البرلمان العربي لدعم حقوق كل من سوريا والعراق في مياه الأنهار العابرة من دول الجوار (النيل والفرات).

5- التغيرات المناخية

- إن تداعيات التغير المناخي باتت تهدد العالم أجمع وليس الدول العربية فحسب، مما يتعين على الدول توسيع نطاق العمل للتكيف مع الواقع المناخي الجديد كيلا تتكبد تكلفة وخسائر باهظة بل قد يتطور إلى كوارث طبيعية من فيضانات وموجات من الحر والجفاف، مما سينعكس حتمًا على الخريطة السياسية للدول العربية.
- وعلى الدول العربية المضي قدماً نحو اتخاذ الخطوات الجادة لمواجهة تداعيات التغير المناخي الذي بات يهدد العالم وايلاء هذا الملف أهمية كبرى خلال المرحلة الراهنة.

- التأكيد على ما تضمنته الوثيقة الصادرة عن الاجتماع الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية – فبراير 2022م-والتي أكدت على الدور البرلماني العربي في مواجهة تغير المناخ، وذلك من خلال التالي:
- أن البرلمانيين من خلال دورهم التشريعي والرقابي يمثلون ضمانة رئيسة لتنفيذ الأهداف المتعلقة بتغير المناخ، والواردة في اتفاقية الأمم المتحدة ذات الصلة.
- ضرورة إجراء تقييمات ومراجعات مستمرة للتشريعات الوطنية المعنية بتغير المناخ، على نحو يوفر إطارًا قانونيًا شاملاً، يساهم في تقليل الفجوة بين الاتفاقيات الدولية المعنية بهذه القضية، والتشريعات الوطنية المعمول بها في هذا المجال.
- دعم المبادرة التي قدمها البرلمان العربي خلال المشاركة في الاجتماعات البرلمانية التحضيرية للمؤتمر 26 لأطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والخاصة بالدعوة إلى صياغة "خطة عمل برلمانية دولية" تدعم تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.
- تثمين الدراسة التي أعدها البرلمان العربي لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وما تضمنته من توصيات ومقترحات، باعتبارها دراسة استرشاديه لتعزيز الجهود العربية والإقليمية في مواجهة آثار تغير المناخ.

➢ **كما يدعو البرلمان العربي من أجل الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي بضرورة التالي:**

- تكاتف الجهود العربية من أجل مواجهة قضـــايا تغير المناخ عن طريق اتخاذ حزمة من الإجراءات وخطط العمل الجادة للإسهام الإيجابي في هذا الموضوع يساهم في الوصول التدريجي لاستخدام الطاقة النظيفة.
- الحد من استخدام الفحم واستبدال كافة مصادر الطاقة المضرة بالطاقات النظيفة، وتسريع التنمية الخضراء بما يساعد على التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر المستدام.
- تطوير التعاون المشترك وبرامج العمل بين الدول العربية فيما يخص بملف التغير المناخي والتصدي لآثاره وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

<u>كما أن البرلمان العربي انطلاقا من حرصه للمساهمة الفاعلة في هذا الشأن:</u>

- تم منح المملكة العربية السعودية جائزة أفضل مشروع للتنمية المستدامة على هامش المؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية لعام 2022م عن مبادرة "الشرق الأوسط الأخضر" و"مشروع نيوم.
- دعا رئيس البرلمان العربي خلال مشاركته في أعمال الجمعية الـــ 144 للاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم وتبني مبادرة الشرق الأوسط الأخضر بوصفها نموذجاً في التصدي لأزمة تغير المناخ على المستوى الإقليمي.
- أشاد باستضافة جمهورية مصر العربية للدورة 27 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ Cop 27 المنعقد شهر نوفمبر 2022م, بمدينة شرم الشيخ، والتي تأتي في إطار الجهود المتميزة لمصر وحرصها على المساهمة في الجهود الدولية لوضع إطار ملزم للدول حول العالم في قضية التغيرات المناخية، متمنيًا كل التوفيق والسداد لدولة الإمارات في استضافتها للنســـخة التالية من مؤتمر المناخ cop 28 , خلال العام 2023م, وهو الأمر الذي يؤكد الجهود العربية لمجابهة التغيرات المناخية, ومدي حرصها التام في المساهمة الفاعلة لمجابهة الأثار السلبية المترتبة عليه.
- يتابع البرلمان العربي بشكل حثيث تطورات أزمة الجفاف التي تتعرض لها الجمهورية الصومال الفيدرالية لكي تتمكن من مواجهة الأزمة الإنسانية التي تعصف بها، داعيا كافة دول العالم والمؤسسات المانحة التكاتف معها وتقديم كافة أشكال الدعم اللازم لها.

المحور الخامس: جهود البرلمان العربـي في إطار منظومة العمل العربي المشترك

- آلية التنسيق والتواصل مع اللجان المناظرة بالمجالس والبرلمانات الوطنية، وكذا القطاعات ذات الصلة بجامعة الدول العربية بهدف تعظيم سبل التعاون والتنسيق المشترك.
- المبادرات الفاعلة التي أطلقها البرلمان العربي الرامية إلى تطوير منظومة العمل العربي المشترك
- تقليد عدد من القادة والشخصيات العربية البارزة لوسام البرلمان العربي

المحور الخامس

جهود البرلمان العربي في إطار منظومة العمل العربي المشترك

سيتم خلال هذا المحور استعراض البنود التالية:

1- آلية التنسيق والتواصل مع اللجان المناظرة بالمجالس والبرلمانات الوطنية، وكذا القطاعات ذات الصلة بجامعة الدول العربية بهدف تعظيم سبل التعاون والتنسيق المشترك.

- يولي البرلمان العربي أهمية قصوى نحو تعزيز آليات التعاون والتنسيق المشترك تفعيلاً لدور الدبلوماسية البرلمانية وذلك عبر تفعيل آلية اجتماع لجان البرلمان العربي الدائمة، واللجان المناظرة لها في المجالس والبرلمانات الوطنية، وكذا القطاعات ذات الصلة بجامعة الدول العربية بهدف تبادل الآراء والخبرات وابراز الممارسات الجيدة المشتركة في مختلف الملفات التي تهم الجانبين، وذلك لما تمثله هذه الآلية من أهمية قصوى تتمثل في المتابعة المستمرة لمجريات الأحداث والتطورات في الهياكل ذات الصلة بأعمال البرلمان العربي, فضلاً عن تضافر الجهود والمبادرات في الموضوعات التي تهم الجانبين.
- كما يستهدف البرلمان العربي بعقد لجانه الدائمة للقاءات مماثلة عند عقد جلسات البرلمان العربي في مختلف الدول العربية، ويعتبر من البنود الثابتة على خطط عمل اللجان الدائمة في البرلمان العربي وليس مقتصرً- فقط على لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي، وسيتم تنشيط هذه الآلية عبر برامج عمل مشتركة مع القطاعات المعنية بجامعة الدول العربية على نحو أكثر تمثيلاً خلال خطة عمل اللجنة لدور الانعقاد القادم.
- كما يسعي البرلمان العربي إلى توسعة دائرة التنسيق والتعاون ببرمجة اجتماعات أو قنوات اتصال مع البرلمانات الأفريقية، وذلك لما يمثله هذا التوطيد في العلاقات الى تعزيز التعاون بين الدول العربية والأفريقية على أساس الشراكة الاستراتيجية التي تسعى إلى

الحفاظ على العدل والسلام والأمن الدوليين، ومواجهة التحديات التي لا تزال قائمة نتيجة النزاعات وانعدام الأمن والاستقرار في بعض أجزاء المنطقتين العربية والأفريقية.

2- المبادرات الفاعلة التي أطلقها البرلمان العربي الرامية إلى تطوير منظومة العمل العربي المشترك خلال 2022م

استكمالاً لأهم المبادرات والآليات التي اعتمدها البرلمان العربي ومدى مساهماتها بشكل فعال ومؤثر على دعم وتعزيز منظومة العمل العربي المشترك، وبهدف إبراز الدور الإيجابي الذي لعبته هذه المبادرات وإمكانية تطويرها والبناء على ما حققته من نتائج، فجاءت بعض الآليات النشطة التي استحثها البرلمان العربي والتي تخضع أعمالها للتقييم الدوري لتجويد الأهداف الرئيسة التي أنشئت من أجلها، ويأتي في مقدمتهم مركز الدبلوماسية البرلمانية والمرصد العربي لحقوق الانسان التابعين للبرلمان العربي, وسيتم أدناه سردًا مختصرًا بشأنها.

مركز الدبلوماسية البرلمانية العربية

استكمالا وتحقيقا لأهداف إنشاء مركز الدبلوماسية البرلمانية العربية الذي نجح فى تحقيق تفاعلا بين البرلمان العربي والمجالس والبرلمانات العربية وبين الامانات العامة وذلك من خلال تبادل الخبرات والممارسات المتميزة فى مجال العمل البرلماني من خلال برامج التمكين إلى السيدات والسادة الاعضاء وبرامج تعزيز وتنمية القدرات لمنسوبي الامانات العامة العربية حيث شارك في أنشطة وفاعليات المركز أعضاء برلمان من مختلف البرلمانات العربية ومن أعضاء البرلمان العربي بخلاف باحثين ومسؤول متخصص من منسوبي الامانات العامة العربي .

ويهدف المركز الى إطلاق أول ماجستير مهني في الدراسات البرلمانية والدبلوماسية البرلمانية خلال هذا العام كأول شهادة عربية متخصصة فى هذا المجال بما يساهم في تعزيز دور المركز كبيت خبرة برلماني في مجال الدبلوماسية البرلمانية، فضلا عن

الاهتمام بالعلاقات البرلمانية الخارجية والدبلوماسية البرلمانية وتقديم نماذج من أفضل الممارسات والتطورات في مختلف المجالات البرلمانية

أما على الصعيد البحثي إضافة لمساهمة المركز في مجال إعداد الدراسات والبحوث واستطلاعات الرأي وقياس الأداء يستهدف المركز تنفيذ أول تقرير برلماني عربي على شاكلة التقرير البرلماني العالمي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي.

المرصد العربي لحقوق الإنسان

جاء قرار البرلمان العربي فبراير 2021م، بإنشاء المرصد العربي لحقوق الإنسان، ليكون أحد الآليات المنبثقة عن البرلمان العربي، وذلك انطلاقا من رغبته في دفع آليات عمل فاعلة وغير تقليدية للتصدي لكافة محاولات تسييس ملف حقوق الإنسان العربي.

حيث عظمت الحاجة إلى ضرورة تكوين شبكة علاقات وقنوات اتصال بالمنظمات الإقليمية والدولية الحقوقية الرسمية، للتعاون وتبادل البيانات والمعلومات عن حالة حقوق الإنسان في الدول العربية، وفق استراتيجية واضحة تحترم سيادة الدول العربية وتتصدى للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربية التي تحاول استغلال ملف حقوق الإنسان للتأثير على القرار الوطني أو التدخل في شؤونها الداخلية من هذا المنطلق.

كما أن المرصد العربي لحقوق الإنسان يستهدف إطلاق "المؤشر العربي لحقوق الإنسان"، باعتباره إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً للمؤشرات التي يمكن تطبيقها ووضعها في سياقها على الصعيد الوطني والقومي العربي باعتبارها ضرورية في تنفيذ المعايير والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

3- تقليد بعض القادة والشخصيات العربية البارزة لوسام البرلمان العربي

جاءت أحد التقاليد التي فعلها البرلمان العربي منح أوسمة البرلمان العربي لقادة والشخصيات العربية البارزة في عدة مجالات وذلك تقديرًا وامتناناً على دورهم الفاعل وجهودهم الدؤوبة المساهمة في حل القضايا العربية وأيضًا فيما يتعلق بالمبادرات والأعمال السياسية والإنسانية.

شهد العام 2022م، تقليد عدد من الشخصيات البارزة في هذا المجال وذلك على النحو التالي:

- منح البرلمان العربي وسام القائد لفخامة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون تقديرا من الشعب العربي لما يقوم به من جهود ملموسة في حماية الأمن القومي العربي وتعزيز التضامن العربي، واسهاماته الفاعلة في حل العديد من الأزمات والقضايا التي تشهدها المنطقة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
- منح البرلمان العربي وسام التميز العربي لرئيس مجلس النواب الأردني المحامي عبد الكريم الدغمي، تقديرا لدوره الرائد في تطوير العمل البرلماني واسهاماته لتعزيز التضامن والعمل العربي المشترك ومواقفه العروبية الداعمة.
- منح البرلمان العربي وسام التميز العربي من الدرجة الأولى لرئيس مجلس الشورى البحريني على بن صالح الصالح، وذلك تقديرًا لدوره وإسهاماته المتميزة في العمل التشريعي ودوره الوطني المتميز.
- منح البرلمان العربي وسام رواد التنمية للسيد عبد الله العثيم تقديرًا لجهوده في تحقيق التنمية وإثراء العمل الخيري والإنساني.